

## الجدور التاريخية للعوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي (2010 - 2019) دراسة تحليلية

### The Historical Roots of the Factors Influencing the Democratic Transition in the Arab Spring Countries (2010-2019) an Analytical Study

إعداد الدكتورة/ شرف محمد علي المزعل

أستاذ مساعد التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة البحرين، مملكة البحرين

Email: [salmezaal@uob.edu.bh](mailto:salmezaal@uob.edu.bh)

#### المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي الجدور التاريخية العميقة للعوامل المؤثرة في سيرورة التحول الديمقراطي في أقطار «الربيع العربي» (2010 - 2019)، وعلاقتها ببعض المفاهيم المركزية، مثل «الموروث التاريخي»، ممثلاً في ترسخ قيم الاستيلاء بالغلبة والعنف والاستبداد لدى أنظمة الحكم العربية؛ و «التأخر التاريخي»، ويتمثل في ضعف النخب التي لم تستطع أن تنتج فكراً تاريخياً تحارب به الثقافة المناهضة للتقدم والحداثة؛ و «الانسداد التاريخي»، ويتجلى في العجز عن قراءة التراث العربي الإسلامي بصورة مغايرة للثوابت المطلقة والحقائق الثابتة للأيديولوجيات العربية. وقد تم اتباع المنهج التاريخي، من خلال تحليل «الربيع العربي» باعتباره حدثاً تاريخياً جديراً بالدراسة؛ نظراً لوجود علاقة بين هذا الحدث وبعض الإشكاليات التاريخية لتطور أنظمة الحكم والمجتمعات العربية، حيث يتم تفكيك هذه الإشكاليات إلى مفاهيم عامة، ترتبط بعوامل تؤثر في التحول الديمقراطي لبلدان «الربيع العربي». وعلى هذا الأساس، تم تحليل الأسباب الداخلية والخارجية الكامنة خلف حدث «الربيع العربي» ونتائجها على خلفية هذه المفاهيم المركزية الثلاثة. وقد أوضحت نتائج البحث أن التمسك بالموروث التاريخي والسياسي والأيدولوجي والثقافي كمرجعية ثابتة في ممارسة الحكم في الدولة العربية، وتكريس البنى القبلية التقليدية بنظام الحكم، وعدم تمكن أنظمة الحكم العربية من حل قضية فلسطين وتحرير بلدانها من الفقر والجهل والتخلف، وكذلك عجز النخب العربية المثقفة عن بلورة تأويل عقلائي تنويري جديد للتراث العربي الإسلامي، كل ذلك قد ترك أثراً ملموساً في عرقلة بناء مجتمعات النهضة والتقدم والحداثة في البلدان العربية، وإعاقة التحولات الديمقراطية في أقطار «الربيع العربي». وتوصي الدراسة بالعمل على تأصيل الفكر التاريخي الذي يدافع عن قيم الحداثة والتقدم كخطوة هامة لتجاوز التأخر التاريخي الذي يعيشه العرب، وتحقيق إرادة سياسية وفكرية صلبة تنشُد التقدم والنهضة.

**الكلمات المفتاحية:** الربيع العربي، الموروث التاريخي، التأخر التاريخي، الانسداد التاريخي، الدول العربية.

## The Historical Roots of the Factors Influencing the Democratic Transition in the Arab Spring Countries (2010-2019) an Analytical Study

**Dr. Sharaf Mohamed Ali Al Mezaal**

Assistant Professor of New History, College of Arts, University of Bahrain, Kingdom of Bahrain

### Abstract

This study aims to investigate the deep historical roots of the factors that influenced the process of democratic transformation in the countries of the “Arab Spring” (2010-2019), and their relationship to the “historical heritage”, represented in the consolidation of the values of violence and tyranny in the Arab regimes; the “historical delay”, represented in the weakness of the elites who were unable to produce a historical thought that confronts the anti-progressive culture; and the “historical blockage” manifested in the inability to understand the Arab-Islamic heritage in contrast with the absolute dogmas of Arab ideologies. Following the historical method, the internal and external causes behind the event of “Arab Spring” and its outcomes were analyzed in the light of these three central concepts. Results showed that adhering to the historical, political, ideological and cultural heritage as an absolute reference in the practice of governance in the Arab state, the consolidation of the traditional tribal structures of the ruling system, and the inability of Arab regimes to solve the Palestinian problem and liberate their countries from poverty, ignorance and underdevelopment, and the inability of the educated Arab elites to make a new enlightening rational interpretation of the Arab-Islamic heritage, all of which had a tangible effect in impeding democratic transformations in the countries of “Arab Spring”. Consolidating historical thought that defends the values of modernity and progress to overcome the historical delay experienced by the Arabs, and to achieve a solid political and intellectual will that seeks progress and renaissance, is recommended.

**Keywords:** The Arab Spring, Historical Heritage, Historical Delay, Historical Blockage, Arab Countries.

## 1. المقدمة

اندلعت الانتفاضة الشعبية في تونس بعد إقدام المواطن محمد البوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجاً على قيام أحد أفراد الشرطة المحلية بإهانته، وكان ذلك في 17 ديسمبر 2010. وعلى أثر هذا الحدث التاريخي، انطلقت المظاهرات الغاضبة ولم تتوقف حتى تمت الإطاحة بحكم الرئيس زين العابدين بن علي، ومن تونس انتقلت شرارة الأحداث لتؤجج الشارع المصري ضد حكم الرئيس محمد حسني مبارك، حيث بدأت المطالبات الشعبية بالإصلاح، ثم سرعان ما تحولت إلى المطالبة برحيل الرئيس مبارك؛ فتحققت للمتظاهرين مطالبهم، وكان ذلك في 25 يناير 2011، وبعد ذلك امتدت حمى المطالبات بالديمقراطية والتغيير إلى البلدان العربية الأخرى. (الجبوري 2018: 154).

لقد أُطلق على ما حصل في البلدان العربية من هبات وحركات جماهيرية في تلك الفترة مصطلح «الربيع العربي»، وحيث أن هذا المصطلح أصبح لاحقاً موضع جدل بين الباحثين، فقد تم وضعه في هذه الدراسة بين هلالين. غير أن النجاح لم يكن حليفاً للانتفاضات في جميع الدول العربية التي حصلت فيها؛ فبينما نجحت التحركات الجماهيرية في تغيير أنظمة الحكم في تونس ومصر في الفترة من 2010 - 2011، وبعد مرور عقد زمني تقريبا، وذلك في كل من الجزائر (يناير 2019) والسودان (أبريل 2019)، فيما أُطلق عليه بعض الباحثين «موجة الربيع العربي الثانية» (مشيكة 2020: 34)؛ لم يكن الأمر كذلك في ليبيا واليمن وسوريا وغيرها، فقد تحولت موجات الاحتجاجات في تلك البلدان إلى صراعات دموية متواصلة على السلطة حتى هذه اللحظة. (صابر 2022/2/2).

إن أهم ما تميزت به الحركات الشعبية في حدث «الربيع العربي» هو أنها نابعة من المجتمع المدني، وأن قادتها هم شباب الطبقة الوسطى المتعلمين الذين استغلوا التقنيات الحديثة للسيطرة على الفضاء العام، ولم يخضعوا لتوجيهات الأحزاب والمنظمات السياسية، وكانوا ملتزمين بمطالب سلمية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية عامة. (أبو حسن 2012: 81؛ حسن 2020: 229).

مع أن فريقاً من الباحثين يرى أن الحركات الاجتماعية المُطالبية بالتغيير في فترة «الربيع العربي» (2010 - 2019) قد نشأت بصورة عفوية وارتجالية نظراً لغياب قيادة سياسية موحدة ذات برنامج واستراتيجية وأفق واضح، ورؤية أيديولوجية مُنسجمة لدى قادة هذه الحركات (الكشو 2014: 133)، إلا أنه في المقابل، فإن فريقاً ثانياً من الباحثين يرى أن تزامن انطلاق حركات «الربيع العربي» لم يكن من قبيل المصادفات التاريخية؛ فلا يمكن لأحداث بهذا الحجم أن تجد مكانها في مسار التاريخ نتيجة للصدفة، بل أنها نتائج منطقية وطبيعية لتطورات تاريخية سابقة (عرفات 2017: 3). وهناك فريق ثالث يرى أن حدث «الربيع العربي» كان مُخططاً له منذ عام 2005 من قبل المنظمات الأميركية غير الحكومية، ويتمويل حكومي أميركي، لتحريك الرأي العام في أقطار «الربيع العربي» لإنجاز التغيير الديمقراطي، وتشجيع الفوضى وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط؛ وبما يخدم السياسة والمصالح الأميركية والغربية في المنطقة (حاج ميلود 2019: 132).

تري الباحثة أن حدث «الربيع العربي» قد برز بفعل تطور تاريخي طويل زمنياً؛ ولذا يمكن مقارنته كظاهرة تاريخية مرتبطة بالزمان والمكان، وبيان خصائص البيئة السياسية والثقافية التي ظهر فيها، ثم دراسة أهم الفاعلين التاريخيين الذين كانوا وراء ذلك الحدث التاريخي، وفقاً لتعبير أركون (1990: 79)، وذلك ضمن السياق التاريخي الذي وُجد وتكون فيه الحدث، حيث لا يمكن فهمه خارج هذا السياق، وباعتباره محصلة لتفاعل العوامل التي أنتجته (Reynolds 2008: 267).

إن حدث «الربيع العربي» وتطوراتها اللاحقة لم يكن عفويا تماما؛ فهو أزمة حكم، وأزمة سياسات، تعبر عن ثلاث إشكاليات تاريخية أساسية، وهي إشكالية الدولة العربية التي كرسّت البنى العصبية التقليدية في نظام الحكم بحيث يعبر النظام السياسي عن مصالح جماعات ضيقة حاكمة تحقق مصالحها الخاصة؛ وإشكالية الشرعية في النظم السياسية العربية؛ أي قدرة النظام السياسي العربي على توليد الاعتقاد بأن مؤسساته الحكومية هي الأكثر ملائمة للمجتمع؛ وإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع (محمد 2013: 43 - 46). وحيث أن حل هذه الإشكاليات يتطلب معالجة مفاهيم تاريخية محورية، كمفهوم «الموروث التاريخي»، و«التأخر التاريخي» و «الانسداد التاريخي»، فإن المقاربة التاريخية لظاهرة «الربيع العربي» تتطلب بحث الإشكاليات المذكورة في إطار علاقتها بهذه المفاهيم.

كما أن سيرورة التحول الديمقراطي في دول «الربيع العربي» بحاجة أيضا إلى بحث متعمق؛ ذلك أنه قد تم إرجاء الديمقراطية في المنطقة العربية لاعتبارات تتعلق بالنضج السياسي الذي هو أساس الديمقراطية، وتحت ذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر توفير الحاجات الأساسية للمواطنين قبل الحقوق السياسية (بالراشد 2019: 530).

### 1.1. مشكلة الدراسة وأهدافها

يعتبر ما حدث في العالم العربي بعد عام 2011 بداية لتغيير تاريخي شامل يحتاج إلى عقود وليس إلى أعوام، وقد تضافرت مجموعة من الدوافع والأسباب التاريخية التي قادت إلى الاضطرابات في دول «الربيع العربي» (2010 - 2019)، وأبرزها هو أزمت الحكم التاريخية للأنظمة الحاكمة هناك، وهي: أزمة الهوية والانتماء (عدم وجود هوية ثقافية موحدة تشجع مفهوم الوحدة الوطنية)، وأزمة المشاركة (عدم مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار)، وأزمة التوزيع (عجز النظام عن توزيع الموارد وأعباء التنمية)، وأزمة الشرعية؛ وتتضمن غياب الشرعية للدولة ككيان سياسي وقانوني، وعجزها عن تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. (أزروال 2019: 24 - 29).

غير أن تعثر عملية الانتقال الديمقراطي بدول «الربيع العربي»، وعدم تحقق جميع أهداف الحركات الشعبية، قد حدث بنتيجة تفاعل ثلاثة عوامل تاريخية، تتمثل في الموروث التاريخي؛ أي ترسخ الاستبداد كمرجعية ثابتة في ممارسة الحكم، والتأخر التاريخي؛ ويتجلى في تخلف وعي الجماهير عن الواقع الاجتماعي، والانسداد التاريخي؛ حيث «يتمثل الانسداد الداخلي في عجز أنظمة الحكم عن تحرير الدول العربية من الفقر والجهل والتخلف الحضاري؛ فيما يتجلى الانسداد الخارجي في العجز عن بلورة تأويل عقلائي حديثي للتراث العربي الإسلامي». (صالح 2013: 75).

على هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة إلى تقصي الجذور التاريخية العميقة للعوامل المؤثرة في سيرورة التحول الديمقراطي في أقطار «الربيع العربي» (2010 - 2019)، وعلاقتها بمفاهيم هامة سبق ذكرها، وهي: «الموروث التاريخي»، و«التأخر التاريخي»، و «الانسداد التاريخي».

### 2.1. أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة، في حدود علم الباحثة، المحاولة الأولى لتحليل الحدث التاريخي «الربيع العربي»، والذي وقع في العقد الثاني للقرن العشرين (2010 - 2019) من منظور الإشكاليات والمفاهيم التاريخية،

من خلال توظيف تلك المفاهيم لفهم السياق التاريخي لتلك الأحداث، وتحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية في أقطار «الربيع العربي» برؤية تاريخية موضوعية جديدة وناقدة.

### 3.1. الدراسات السابقة

استقطب حدث «الربيع العربي» عددا كبيرا من الدراسات في ميدان العلوم السياسية. وفي المقابل، فإن الدراسات التي تناولت هذا الحدث من منظور تاريخي محدودة العدد، نظرا لصعوبة دراسة هذا الموضوع كونه ظاهرة جدلية ومتغيرة، كما أنه لا يزال قائما؛ نظرا لبقاء العوامل السياسية والاجتماعية المؤدية إلى ظهوره عام 2010. غير أن استمرارية الحدث التاريخي وتداعياته هو ما يجعل دراسته أمرا ملحا جدا، ذلك أن الاستمرار النسبي للظاهرة التاريخية هو ما يمكّن المؤرخ من تعقبها زنيا ومكانيا، وتعرّف مراحل تطورها ومآلاتها. (المحمودي 2019: 42).

على هذا الأساس، تم العثور على دراستين ذات صلة بالمشكلة، استخدمتا المنهج التاريخي لدراسة حدث «الربيع العربي». فقد قامت دراسة الجنابي (2013) على افتراض أن ثورات «الربيع العربي» هي ثورة واحدة في التاريخ العربي الحديث، وأنها ثورة تاريخية كبرى تؤسس لطور جديد في التاريخ القومي الحديث. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح أي حركة ثورية هو نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الإشكاليات التي تواجهها الأمة والدولة، وأن حدثا تاريخيا بحجم «الربيع العربي» هو المفتاح السياسي والاجتماعي لحرية الشعوب، ولتغيير العلاقة بين الزمن والتاريخ.

هدفت دراسة الخطيب (2017) إلى تحليل ثورات «الربيع العربي» من منظور التأخر التاريخي، حيث يرى الباحث أن مرحلة الاستعمار الأوروبي التي شهدتها المنطقة العربية قادت إلى تأسيس الدولة الوطنية والمجتمع المدني في سورية والعراق ومصر. وقد كان أحد الانقسامات الهامة في تلك المرحلة، وفي المرحلة التي دشنتها ثورة أيلول في مصر (1952)، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة (1991)، هو التناقض بين الحداثة المدنية بطابعها السطحي، والتأخر التاريخي للمجتمع التقليدي. وقد استغلت الدولة التسلطية هذا التناقض، واستعانت بالبنى التقليدية الجديدة للمجتمع العربي في تكريس الاستبداد، ومحاصرة التوجه الوطني الديموقراطي لحرركات الربيع العربي عام 2010.

رغم أهمية الدراسات السابقة في الكشف عن الخلفيات التاريخية لحدث الربيع العربي، إلا إنه لم يتم ربطها بشكل متقن بالإشكاليات التاريخية، وبفضايا الموروث والتخلف والانسداد التاريخي، ومشكلات الانتقال الديموقراطي في بلدان «الربيع العربي»، حيث تسعى الدراسة الحالية إلى تجاوز هذه الثغرات، وتحليل العوامل المؤثرة في التحول الديموقراطي بتلك الدول في ضوء تلك الإشكاليات.

### 4.1. منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تحليل «الربيع العربي» باعتباره حدثا تاريخيا جديرا بالدراسة؛ نظرا لوجود علاقة بين هذا الحدث وبعض الإشكاليات التاريخية لتطور أنظمة الحكم والمجتمعات العربية، حيث يتم تفكيك هذه الإشكاليات إلى مفاهيم عامة، يرتبط كل منها بعوامل تؤثر في التحول الديموقراطي لبلدان «الربيع العربي» (حسن 2018: 56). ويتم دراسة الحدث على أساس نظريتين: النظرة الظاهرة التي تعني بالتتابع الزمني للثورات العربية ضد الاستعمار بالقرن العشرين وأسبابها، ورصد تفاعلاتها حتى لحظة ظهورها كفاعل أساسي ساهم في حدث «الربيع العربي»، أي الاعتماد على الخبر عن حدث؛ والنظرة الباطنة، والتي تقوم على النقد والتحليل والأخذ بالأسباب التي رافقت الحدث التاريخي،

للخروج بخلاصة عن الخلفية التاريخية للحدث (الربيعي 1999: 30). وعلاوة على ذلك، سوف يتم تحليل «الربيع العربي» كحدث تاريخي في ضوء صعوبات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ودور الإشكاليات التاريخية في ذلك.

### المبحث الأول: أثر الموروث التاريخي في التحول الديمقراطي بدول «الربيع العربي»

بدأ حدث «الربيع العربي»، كما سبق ذكره، في 17 ديسمبر 2010، في منطقة سيدي بوزيد في تونس، ومن هناك عمّ جميع أنحاء البلاد، مجبرا الرئيس زين العابدين بن علي، على الاستقالة؛ وبذلك رسم حدث «الربيع العربي» أول إشارة لتردد نجاح للنظام الحاكم بين الاحتجاج الشعبي والاستنكار الرسمي. وبعد أن نجحت الثورة في تونس في إسقاط نظام الحكم وهروب بن علي إلى الخارج، نزل عشرات الآلاف من المصريين إلى ميدان التحرير في يوم العطلة الوطني؛ أي 25 يناير 2011، مطالبين بتتخي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، واستمرت التظاهرات الشعبية الهائلة بالضغط على النظام إلى أن رحل الرئيس في يوم 11 فبراير. وفي 2 فبراير 2011، توافد اليمينيون في «يوم الغضب» إلى الشوارع للمطالبة برحيل الرئيس علي عبد الله صالح، وسرعان ما تكرر هذا السيناريو في ليبيا في 16 فبراير، وفي سوريا في 5 مارس 2011. (دباشي 2014: 49-55).

قد قدم الباحثون مجموعة من الأسباب التي دفعت الشعوب إلى الثورة على الأنظمة الحاكمة واستبدالها، ولعل أبرزها غياب الديمقراطية وانعدام حالة الاستقرار السياسي بين الدولة والتنظيمات الحزبية والنقابية، وكذلك غياب مفهوم الشرعية المؤسساتية لدى الدولة؛ بسبب ارتباط الدولة كجهاز قانوني وكيان سياسي بشخص الحاكم، وأتباعها سياسة التهميش الممنهج للمواطنين والتضييق على حرياتهم، وتراجع عوامل الاندماج الوطني بسبب إهمال عامل التنوع الديني والعرقي، وهيمنة الجمود السياسي، وضعف الدول العربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ حيث فشلت هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لشعبها. (أزروال 2019: 26).

من الناحية التاريخية، كان الوطن العربي يعيش دائما على هامش الثورات المناهضة للقوى الاستعمارية، وكان أبرزها الثورة العربية الكبرى (1916 - 1918)، والتي أعلنها الشريف حسين بن علي ضد الحكم العثماني، حيث عكست هذه الثورة صلابة الموروث التاريخي الأيديولوجي، والمتمثل في تعاضد الشعور القومي وامتداده في جميع البلدان العربية، ومواجهة سياسة القمع التي مارسها الأتراك ضد العرب، وضعف الحريات العامة، وحرمان المواطنين من حقوقهم، وتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية، وعدم تجاوب الدولة العثمانية مع المطالب العربية بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية. غير أن الشعور القومي العربي لم يخفت بعد فشل الثورة العربية الكبرى (1916 - 1918)، فقد انطلقت الثورة العراقية الكبرى ضد المستعمر البريطاني عام 1920، تعبيرا عن رفض ومقاومة الظلم والاستعمار، وفرضت تنازلات كبيرة على المستعمر البريطاني الذي مارس سياسة «فرّق تسد»، وسلب حقوق المواطنين وإفقارهم. وكان من أبرز نتائجها زيادة الوعي القومي العربي وتصميم الشعوب العربية على مواصلة النضال ضد الاستعمار. وقد مثلت هذه الثورة تحولا تاريخيا هاما في تاريخ العرب المعاصر، وجاءت الثورة المصرية في 23 يوليو 1952 بقيادة الضباط الأحرار لتتوج بالنضال القومي من أجل الاستقلال والحرية والوحدة، وتلتها الثورة الجزائرية (1954) وانتصارها عام 1962، والثورة في العراق التي اندلعت في 14 يوليو 1958، والثورة في اليمن (1962)، وكذلك السودان وليبيا (1969). (سمور 2010: 37).

قد عملت الثورة المصرية (1952) على رفع مستوى الوعي القومي للجماهير من خلال التحالف مع حركة القوميين العرب (1949 - 1970)، وهي حركة تشكلت من ثلاث مجموعات قومية من لبنان وسورية ومصر كرد مباشر على النكسة الفلسطينية عام 1948 (باروت، 2007: 6)، حيث اعتبرت طريق الوحدة العربية أسلوبا وحيدا لاستعادة فلسطين، وقامت بنشر الأفكار القومية بين الجماهير في البلدان العربية، معبرة بذلك عن تزامن الحراك السياسي المحلي بحركات الوعي والتنوير العربية؛ مما مهّد لاستيعاب الشعوب العربية للأيدولوجية القومية (المزعل 2022).

رغم انتهاء الحرب الباردة الأيدولوجية (1991) بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وسقوط الدولة الشمولية في المنظومة السوفياتية والأوروبية الشرقية، واشتداد النزعة الليبرالية الأميركية، والتي تتضمن تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح في الدول العربية (كعيسى- خلاصي 2016: 31)، إلا أن الانتقال التدريجي العالمي نحو الديمقراطية لم يجد تجاوبا قويا في العالم العربي؛ لأنه لم يكن هناك قوى اجتماعية منظمة ومؤثرة، تطالب من أجل تطبيق الديمقراطية، وذلك في ظل استغلال الأنظمة العربية للمشكلات الاقتصادية، وللصراع العربي - الإسرائيلي، لتعزيز الوحدة العربية المزعومة والتصدي للهيمنة الليبرالية الغربية؛ ولذا ساد في العالم العربي نموذج الدولة التسلطية والحزب الواحد الذي يستبعد المشاركة الشعبية في الحكم. (المديني 2011: 114).

برؤية تاريخية، تظهر الحالة السياسية العربية الراهنة نمطا متكررا عبر تاريخها الممتد من انتهاء دولة الراشدين (661) وإلى سقوط الدولة العثمانية (1923)؛ أي على مدى ثلاثة عشر قرنا، ترسخت تقاليد موروثة تقوم على رفض الديمقراطية التعددية والمشاركة الشعبية، وتكريس سياسة الحزب والرأي الواحد وفق مبدأ الاستيلاء بالغبلة، وقد فرضت نفسها بحكم الأمر الواقع. فبالعودة إلى وقائع التاريخ، وتحديدًا إلى الطرق التي تم اعتمادها للتناوب على الحكم بعد الاستقلال السياسي، يتضح أنها تتمحور حول ركيزتين شكلتا ثابتا تاريخيا، وهما: **الحسم العسكري والحكم العشائري** (أمزيان 2020: 8). فقد تغدّى الحسم العسكري في مصر (1952)، والعراق (1958)، وسورية (1961)، واليمن (1978)، من الفراغ السياسي والأيدولوجي، وغياب التقاليد الديمقراطية، وشكل بذلك الأسلوب الوحيد المُحدد للصراع على الحكم (بن طاق 2019: 165). أما الحكم العشائري، فيقوم على مبدأ التوريث كآلية للحفاظ على السلطة داخل أفراد الأسرة الحاكمة التي استقر لها الحكم، حيث توطدت البنى التقليدية في هذه البلدان، وترسّخ فيها الاستقرار السياسي، وقيمة الطاعة للسلطة.

يرى الجنابي (2013: 82) أن المتأمل لتاريخ الانقلابات السياسية في العالم العربي يجد أنها مغامرات قوى هامشية أو راديكالية، تتحول جميعها مع مرور الزمن إلى دكتاتوريات فجّة. وحيث أن هذه الظاهرة قد عمّت العالم العربي، فإن ذلك يعني أن جذورها التاريخية الكبرى تقوم في طبيعة الانقطاع التاريخي الذي طال العالم العربي بعد خروج أغلب مناطقه من السيطرة العثمانية، ووقوعها في شباك الهيمنة الكولونيالية الأوروبية، وأن التاريخ العربي، كما يرى بلقزيز (2016: 42)، زخر بعوامل الانقسام الاجتماعي العمودي الذي تغدّى من هشاشة الدول التي قامت في تاريخ الإسلام، كالدولة العثمانية (1299 - 1922)، والتي لم تنجح آليات التوحيد القسري فيها في إخماد مفاعيل آليات الانقسام العصبي والمذهبي، حيث غدا انقسام المجتمع أحد الموارد التاريخية النافذة.

من هنا، جاءت أحداث «الربيع العربي» (2010 - 2019) لتعبر عن إشكالية تاريخية عميقة تعاني منها المجتمعات العربية، وهي **إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع**؛ إذ أنه في سائر المجتمعات الحديثة التي أنجزت ثورتها الاجتماعية، وأقامت الدولة الوطنية فيها، يُنظر للمجتمع بوصفه يمتلك الإرادة المؤسسة للسلطة السياسية التي أنشأتها،

وهذه النظرة تتجاوز إطار الحق والقانون وصولاً إلى إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والدولة والأمة، كما يجري العمل على منح أعضاء المجتمع المدني حق وحرية مزاوله العمل السياسي لهدف أسمى يتمثل في حماية المجال السياسي من الاضطراب (بلقزيز 2001: 11). وبالتالي تتمثل الإشكالية في المجتمع العربي في سوء فهم منظومة الحقوق والحريات، وهو ما انعكس على سوء فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة؛ الأمر الذي كرس الموروث التاريخي المتمثل في النمط التسلطي في علاقة السلطة بالفرد، فتجلت ملامح طاعة السلطة بمظاهر الاستبداد التي تجسدت في محطات عدّة عبر التاريخ العربي (محمد 2013: 51)؛ ومن ثم أضحت الاستحواد بالسلطة وإلغاء الآخر واستخدام العنف ضد المعارضين سلوكاً ثابتاً في التاريخ العربي، وبات لاحقاً أحد معيقات التحول الديمقراطي بدول «الربيع العربي».

إلى جانب الموروث الثقافي التاريخي، والذي تمثل، كما ذكر أعلاه، في ترسخ قيم الاستيلاء بالغبلة والعنف والاستبداد لدى أنظمة الحكم العربية، وقيم الامتثال والطاعة للسلطة والحاكم لدى الشعوب العربية، ساد في العالم العربي أيضاً الموروث الأيديولوجي التاريخي، والذي تجلّى في هيمنة الأيديولوجيا القومية على عدد من أنظمة الحكم العربية المتحررة من الاستعمار. غير أن هذه الهيمنة قد سقطت بعد نكسة حزيران عام 1967؛ مما أفسح المجال لسيطرة الأيديولوجية الدينية التي رفضت القيم والأفكار الغربية. غير أن دعم الغرب للاستبداد كممارسة ثابتة في الحكم قد قاد إلى التطرف والإرهاب المسؤولين عن أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي اشتدت بعدها مطالبات بالتصدي للاستبداد، ونشر قيم الحرية والعدالة والديموقراطية في العالم العربي. (Dabashi, 2008: 28).

ضمن هذا السياق، يرى دباشي (2014: 40) أن مرحلة «ما بعد الاستعمار»؛ أي الفترة التي نالت فيها الدول العربية استقلالها، شهدت تصنيع وتطبيق عدد من الأيديولوجيات، تراوحت من اشتراكية العالم الثالث إلى النزعة القومية المناهضة للاستعمار وانتهاء بالحركات الإسلامية الجهادية.

ويشير ظهور الشعار المصري الأكثر رمزية في ميدان التحرير أبان الثورة المصرية «حرية، عدالة اجتماعية، كرامة» إلى تحطّي الحالة الاستعمارية واسترجاع جزء من الحياة المدنية التي فقدت على أثر الاستعمار الأوروبي في آسيا وأفريقيا. وقد شكل ذلك منطلقاً لتكريس مبادئ العدالة الاجتماعية الشاملة، والتي يتم فيها إنتاج أفكار وممارسات بديلة تتعلق بالحريات المدنية وتطبيق العدالة الاقتصادية، ووضع نهاية للمعرفة الأيديولوجية السائدة بالمنطقة العربية، وتعزيز انتماء الفرد للعالم.

إن الموروث الأيديولوجي التاريخي لم يعد عبئاً على الثورات والانتفاضات وحركات التغيير فحسب، بل وعلى حركة التاريخ ككل، فالقوى القومية والمحافظه العربية تحاول إيقاف حركة التاريخ عن طريق رفع شعار «ممنوع المسّ بثوابت الأمة»؛ والمقصود بها هي «اليقينيّات المطلقة للأيديولوجيا القومية والأيديولوجيا الأصولية في أن»، مع أن الثوابت الوحيدة التي ينبغي أن يتمسك بها العرب والمسلمون، وفق تصور صالح (2010: 105)، هي ثوابت النهضة والحداثة التي تتبناها الأمم المتقدمة؛ أي دولة الحق والقانون، وترسيخ النزعة الإنسانية؛ وذلك باعتبار الإنسان قيمة بحد ذاته بغض النظر عن أصله وفصله، أو عرقه وطائفته ومذهبه، وتقييمه من خلال سلوكه الفعلي في الواقع، وهو المبدأ الذي تمسكت به حركات «الربيع العربي» التي ابتعدت عن الأفكار الأيديولوجية.

إن استغلال النظام العربي للموروث الأيديولوجي، وتوظيفه في إدارة الدولة يحمل طابعاً تاريخياً؛ ففي الدول العربية التي نالت الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، عمدت أنظمة الحكم العسكرية، وفق تفسير هنتنغتون (Huntington 2006: 199)، إلى تضخيم الجهاز العسكري، وزيادة تدخله في الحياة السياسية؛



مما أدى إلى إضعاف المؤسسات السياسية المدنية أو القضاء عليها بصورة نهائية، وترسيخ النهج الاستعماري الذي يتوسل بالعنف والاستبداد كأدوات للتحكم في مفاصل الحياة السياسية؛ وهو ما أثر على طبيعة الأداء السياسي للدول المستقلة. وحيث أن الأيديولوجيا القومية كانت تنظر إلى الدولة بوصفها كيانا يستمد قوته وبقائه من قدرته على إخضاع المجتمع وإجباره على خدمة مشروعه السياسي - السلطوي؛ أي إن قوة الدولة لا تقوّم على التماسك الاجتماعي وقدرتها على تلبية الحاجات المجتمعية التي تفضي إلى علاقة تفاعلية بين الطرفين، بل تقوّم على انقياد المجتمع لمشئته الدولة وتسخير طاقاته لخدمتها؛ فقد أدى ذلك حتميا إلى انفصال الدولة عن المجتمع، واختزال مشروع الدولة بمشروع السلطة. (الليفي 2018). وبالنتيجة استقوت العصبية القبلية والعشائرية؛ مما أعاق بناء الدولة الوطنية الديمقراطية المستقلة.

تجدر الإشارة هنا إلى الارتباط الوثيق بين الموروث الأيديولوجي والموروث الثقافي التاريخي، حيث أن كل أيديولوجيا لها أصول ثقافية، ولكن ليس كل ثقافة أيديولوجيا بالضرورة. ولكن هذا لا ينفى تحول الثقافة إلى أيديولوجيا بحسب الشروط التاريخية الاجتماعية للجماعة البشرية، فكل ثقافة تتحول وتتغير طبيعتها ووظيفتها عندما تنخرط في الشأن السياسي وتطمح لبناء دولة جديدة وفق اعتقاداتها، أي عندما تميل لبناء حزب سياسي يطمح للسيطرة على سلطة الدولة، فهي بهذا الانخراط تتحول إلى أيديولوجيا وعقيدة منظمة. وتبين تجارب التاريخ العربي المعاصر أن انحطاط الأيديولوجيا أو تفكك دولها يؤدي إلى حضور ثقافات قديمة للقيام بالمهمة الجديدة، وخاصة الثقافة الدينية، فما أن تتراجع مكانة الأيديولوجية القومية أو تدخل الأيديولوجية الاشتراكية مثلا في أزمة حتى تطرح الثقافة الدينية نفسها كأيديولوجية بديلة، وتسعى للتغول بأعماق المجتمع. (سلوم 2016).

في هذا الإطار، يرى كيلي (2021: 38) أن محنة الديمقراطية في العالم العربي تنبع من

افتقاد الموروث السياسي التاريخي لمفهوم الدولة والمواطنة، واتكاء هذا الموروث على مفاهيم مثل «الخلافة» الدينية، «والأحكام السلطانية»، بحيث باتت هناك عوامل في الواقعين الثقافي والسياسي تعمل على تكريس هذا الموروث وإعادة انتاجه، بتلاوين مختلفة؛ ومن ثم يتم التشديد على أن نقص الدولة ونقص المواطنة في واقع البلدان العربية هما عاملان أساسيان في تفسير التعثر الديمقراطي في البلدان العربية. وحيث أن عدم تكريس مبدأ المواطنة في البيئة العربية قد جاء بسبب عائق ثقافي يتمثل في خضوع الديني للسياسي، وعدم اعتماد مبدأ العلمانية بفصل الدين عن السياسة، وعدم تحرر الفرد وخضوعه لجماعة معينة (خيلية 2017: 101)، فقد أصبح الموروث الثقافي عائقا أمام التحول الحقيقي لحركات «الربيع العربي» في الدول العربية نحو الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

### المبحث الثاني: أثر التأخر التاريخي في التحول الديمقراطي بدول «الربيع العربي»

تعاني الأمة العربية منذ أكثر من قرن ونصف، من قضية التأخر التاريخي والتراجع الحضاري في مسيرتها النهضوية، بينما استطاعت أمم ودول التخلص من ظروف هذا التأخر والتخلف العلمي والتكنولوجي، ومنها بعض الدول الآسيوية، كالنمور الآسيوية مثلا (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ)، والتي كانت متقاربة في وضعها الاقتصادي والاجتماعي مع الواقع العربي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد طرح بعض المفكرين والباحثين العرب، أسباب هذه الأزمة في مراحل مختلفة، حيث رأى بعضهم أن سببها غياب النظام البرلماني الذي يتيح المجال للنقد الصحيح والسليم لمسيرة الأمة، في المحاسبة الجادة للفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ،

فيما أرجع البعض الآخر الأسباب إلى الاستبداد وآثاره الوخيمة في حركته الخانقة للإبداع، وتغييب الحرية التي تتجسد في الحق الطبيعي للمواطن في نيل حقوقه، وضعف مخرجات التعليم في البلدان العربية لهشاشة ارتباطها بأهداف التنمية الاجتماعية المستدامة. (العليان 2021).

من المنظور التاريخي، كان المؤرخ العربي ابن خلدون (1332 - 1406) أول من تناول مفهوم التأخر التاريخي في القرن الرابع عشر، وذلك في إطار بحثه للمشكلة الجوهرية في علم التاريخ والمجتمع، وهي الدوافع الأساسية المحركة للتطور الاجتماعي التاريخي، حيث طرح قضية العمران كمصدر للسلطة طرحا ماديا تاريخيا (تيزيني 1989: 173). ويرى ابن خلدون أن الدولة تقوم على العصبية، ثم تقوى شوكتها حتى تصل إلى الملك، ولأن من طبيعة الملك الترف، وأن الترف سيرافقه ضعف للعصبية؛ فإن ذلك يؤدي لانهايار العمران والدولة (الحجاوي 2012: 18). وتتلاشى الدولة لعوامل منها تسلط الوزراء، والعسف الجبائي، وفساد الأخلاق، وانتشار الظلم بالتسلط على أموال الناس؛ فالظلم يولد قلة العمل والمنتوج والمجاعة وخراب العمران (حميش 1998: 117).

رغم أن الطابع المعياري الأخلاقي قد طغي على تحليلات ابن خلدون، إلا أنه وجد في القطيعة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني أهم مصادر الإخفاق التاريخي للعرب منذ القرن السابع الميلادي (المالكي 2008: 88). وحدد ابن خلدون ثلاثة مصادر للتأخر التاريخي، وهي: تبدل أحوال الناس وأقول عمرانهم، وانهيار أخلاقهم وقيمهم الجديدة وافتراسهم للوزع الديني، وتراجع المكانة التاريخية لمنطقة المغرب بسبب انحسار تجارة القوافل؛ نظرا للارتباط بين التجارة والدولة والمجتمع، إذ أن الفائض المستخرج من التجارة مكّن الدولة من شق الطرق وحفر الآبار وضمان الأمن، وتحقيق التلاحم بين المصائر والسكان (ابن خلدون 1979: 23، 132).

أما بعض المفكرين، ومن ضمنهم عبد الله العروي (1995، 2005)، فيربط في أطروحته مفهوم التأخر التاريخي لدى العرب بجملة من التأكيدات، وهي وجود مرحلة متقدمة في تطور التاريخ بالنسبة لظروف مجتمعهم الأصلي، وإمكانية حدوث طفرة في التاريخ. وقد أرجع السبب في تأخر العرب التاريخي لما يقرب من قرنين إلى غياب الأيديولوجيا الفكرية التي تستمد من فلاسفة غربيين، وقد انصب أبرز نقد العروي على الأنظمة القومية التي حكمت أهم الدول العربية، خاصة في مصر والعراق وسوريا، ثم الجزائر، ودول عربية أخرى، حيث يرى أن هذه الأنظمة لم تسترشد بالنظام الفكري الليبرالي للغرب، والذي يمثل الحل اللازم للتأخر التاريخي العربي (العروي 2005: 12).

يميز العروي (1995: 39)، بين ثلاثة أشكال من الوعي: الوعي الديني، الذي أرجع التأخر التاريخي للعرب إلى ابتعادهم عن قيم العقل والحرية التي أقرها الإسلام، ووعي رجل السياسة، الذي أكد أن قيم الديمقراطية والحرية السياسية التي بُنيت عليها نظم الحكم الحديثة هي شرط النهضة والحدثة العربية، ووعي داعية التقنية الذي اختزل قوة الغرب في منافع صناعته. إن هذا الوعي يقلل من شأن الإصلاحات الدينية والثورات السياسية للغرب، ويحصر التفاوت التاريخي، والهوة الحضارية الفاصلة بين العرب والغرب في الصناعة فحسب. (الشباب، 2017: 68).

بسبب تأخر المجتمع العربي التاريخي عن الغرب، كان وعي المثقف العربي بأشكال وعي الغرب المفروض أن تكون مطابقة لواقعنا التاريخي، وعيا غير مطابق لركب الحدثة والتطور. ولذلك يجد العروي أن التأخر الذي يعيشه العرب لا يكمن في طبيعة الأنظمة ولا في الممارسات السياسية ولا في غياب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني؛ أي لا يكمن في الاستبداد السياسي، بل يكمن فقط في ضعف النخب التي لم تستطع أن تنتج أفكارا تاريخيا تحارب به الثقافة السلفية.

إن المسألة هي مسألة ثقافية بالدرجة الأولى، وهذه هي مهمة النخبة، لكن كل ما فعلته هذه النخبة هو إنتاج أيديولوجيا ضيقة وضعيفة. (العروي، 2005: 14). وبالنتيجة يؤكد العروي على ضرورة تأصيل الفكر التاريخي الذي يدافع عن قيم الحداثة والتقدم كخطوة هامة لتجاوز التأخر التاريخي الذي يعيشه العرب، وتحقيق إرادة سياسية وفكرية تتشد التقدم والنهضة (نذير وإبرير 2021: 438).

أما الخطيب (2017: 196)، فيرى أن المنطقة العربية قد شهدت منذ غزو نابليون (1801) ثلاث مراحل تاريخية رئيسية، وهي: مرحلة الاستعمار الأوروبي حتى بداية استقلال الدول العربية؛ (1916 - 1945)، ومرحلة الحركة القومية العربية التي نشطت مع انتصار الثورة المصرية (1952)، واستكملت مع تشكل النظام الإقليمي الاستبدادي باستيلاء العسكر على السلطة؛ والمرحلة الممتدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة (1991) حتى الآن. وفي المرحلة الأولى، تسللت الحداثة إلى المجتمعات العربية بحكم حاجة الإدارات الاستعمارية لكوادر محلية لتسيير شؤون الانتدابات، وكانت هذه الحداثة سطحية، ومقطوعة الصلة عن جذورها الليبرالية والتنويرية، ولم تستطع اختراق البنى الاجتماعية التقليدية القوية. ومن هنا برز التعارض بين الحداثة بطابعها السطحي الذي حملته القسم المدني الحديث في المجتمع، والذي حمل لواء مقاومة الاستعمار السلمية في سورية والعراق ومصر، وبنى المجتمع التقليدي العربي التي تجلّت فيها مظاهر التأخر التاريخي.

أما في مرحلة صعود الفكر القومي، فقد أعيدت المنزلة إلى المجتمع التقليدي ما قبل الاستعماري، وقامت الأنظمة التسلطية العسكرية التي اغتصبت السلطة بالقضاء على الأسس المدنية التي أحدثتها صدمة الحداثة، فأسهمت سياسات هذه «الدول السلطانية المحدثة»، على حد تعبير الخطيب (2017: 197)، في تشكيل مجتمعات رعائية تفتقر إلى سمات المجتمعات الحديثة، حيث قامت بالاحتكار المطلق للسلطة والثروة والقوة من خلال المؤسسات البرلمانية السورية، والاتحادات والنقابات فاقدة المعنى، وتوليد حالات الاندماج الوطني القسري في تلك البلدان بحكم حاجة الاستبداد لحالات انقسام المجتمع بشعار وحدة وطنية زائفة قوامها التجبيش الجماهيري للمجتمع بشقيته التقليدي، والتقليدي الجديد الذي تبنى بعض هوامش الحداثة التقنية والاجتماعية، باسم «الصمود والتصدي»، في مواجهة الصهيونية والاستعمار. وتحت ظلال هذه الوحدة الزائفة، كانت المجتمعات العربية تزداد انقساماً على أسس عرقية وطائفية، حيث وظفت الدولة التسلطية الانقسام في فرض استبدادها المطلق، وتسهيل هيمنة الجماعات التقليدية والعشائرية على المؤسسات الأمنية والعسكرية (الفايز 2017: 43)؛ وبالنتيجة تراجعت مستويات التعليم والصحة، وتكرّست ظروف التأخر التاريخي مجدداً، وتحت السطح اختمر تدريجياً غضب الجماهير، واشعلت ثورات «الربيع العربي» شرارته.

إذا كانت العوامل الداخلية السابقة تؤسس للتأخر التاريخي للعرب، والذي يتمثل في التناقض القائم بين وعي النخبة المستوحى من خارج الواقع الاجتماعي العربي (البنية الفوقية) والواقع الاجتماعي العربي المتخلف لجهة البنية التحتية والانتاج المادي، فقد كان للعوامل الخارجية دور بارز في تكريس التأخر التاريخي، ومن أهمها: الهزيمة التاريخية التي لحقت بالتيار القومي العربي، وهو ما جعل الشعارات اليسارية في التحرير والتصدي والصهيونية تنتقل إلى عهدة الإسلاميين، وجعل شعار «الإسلام هو الحل» يتقدم إلى واجهة الكفاح ضد الإمبريالية؛ وقيام الثورة الإيرانية (1979)، وتبنيها لشعار «تصدير الثورة» إلى محيطها العربي الإسلامي؛ مما أفضى إلى المزيد في الانقسام والتخندق الطائفي في المجتمع العربي، لا سيما في ظل التوظيف السياسي والعسكري للحالة الجهادية في أفغانستان في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق (1982)، حيث شكل ذلك فرصة لاستيلاء التنظيمات المتطرفة التي عملت على تعزيز التأخر التاريخي للمجتمعات العربية؛

وسيطرة سياسات الحرب الباردة (1947 - 1990)، والتي استثمرت في مناخات الحرب وبؤر التوتر في المنطقة العربية؛ مما مكّن القوى الاستبدادية من الصعود على حساب القوى الاجتماعية الأخرى. وقد عملت الولايات المتحدة الأميركية على استثمار تلك التطورات في خدمة توجهاتها الأساسية لتعزيز ركائز مشروعَي الشرق الأوسط الكبير (2004)، والشرق الأوسط الجديد (2006)، وتوظيف الاحتجاجات الشعبية في بداية القرن الحالي (2010) للترويج لفكرة العداء للديموقراطية والتقدم في المنطقة العربية، وبما يلبي طموحات القوى الغربية ويخدم مصالحها. (ياسين ومهدي 2014: 93).

مع دخول المنطقة العربية المرحلة الثالثة، والتي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة (1991)، أدركت الولايات المتحدة الأميركية - قبل الوصول إلى الانفجار التاريخي الكبير الذي مثلته ثورات «الربيع العربي» - أنه من غير الضروري الإبقاء على الوضع الحالي للنظم العربية، لاسيما في ظل توجهاتها ورؤاها الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي ارتكزت على مُدخلات جديدة لتعميم استراتيجيتها وضمان استمراريتها لمراحل قادمة، من خلال الترويج للثقافة الأميركية وتعزيز الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان (عبد الستار 2013: 91).

فالأنظمة العربية كانت، في نظر الإدارة الأميركية، قد استهلكت، وأصبحت عبئا على شعوبها وداعميها؛ لأنها خلقت بممارساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقعا من البؤس والفقر والتأخر التاريخي الذي يتعارض مع أطروحات النظام العالمي الجديد التي تقوم على الحرية والانفتاح الاقتصادي، والذي كرسه ظهور قوى الإسلام السياسي بعد إسقاط النظام العراقي (2003)، وهي القوى المحكومة بعقد الهوية الموروثة من الصراعات المذهبية التي تنتج التأخر في السياسة والثقافة.

عندما حدث الانفجار التاريخي الكبير، بدءا بالثورة التونسية (2010)، والتي تتالت بعدها سلسلة الثورات في كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا، حضرت تلك الانقسامات المجتمعية المذهبية والاثنية جميعها، وعلى الأخص الانقسام بين القسم المجتمعي التقليدي (القوة العسكرية للنظام) والقسم المجتمعي التقليدي الجديد (المؤسسات المهنية والتعليمية والدينية)، حيث استعانت أنظمة الاستبداد بالقسم المجتمعي التقليدي الموالي لها لمحاصرة النزوع المدني الوطني الديموقراطي في ثورات الربيع العربي، وترسيخ الاحتكار المطلق للسلطة والثروة والقوة (الخطيب 2017: 199).

في أطروحته الحديثة، حاول المفكر المغربي محمد مستقيم (2021) تشخيص مظاهر التأخر التاريخي عند العرب انطلاقا من قراءة ما راكمه الخطاب النهضوي المعاصر، مُركزا على مفهوم التأخر التاريخي الذي تأسس عليه المشروع الفكري للعروي سالف الذكر، والداعي إلى إحداث قطيعة مع سلفية التفكير وانتقائيته، والخضوع لمنطق الفكر التاريخي بكل مقوماته وأسس وقواعده لتحقيق التقدم المنشود. ويناقش الباحث جملة من القضايا التي كانت سببا في تعزيز وضعية التأخر التاريخي، ومن أهمها بُنية المجتمع البطيركي (الأبوي)، والذي يقود تحليلها إلى تشخيص لسلطة الخطاب الأبوي الذي يدعي الحقيقة المطلقة، نظرا لتغلغل تلك العقلية في بنية المجتمع العربي، وكذلك ظاهرة التخلف التاريخي في تجلياته النفسية والاجتماعية، حيث يُعاش التخلف كنمط وجود إنساني بتقنيات نفسية مقاومة للتغيير، كالاستسلام للخرافة لمواجهة العجز، وتراجع الذات العربية أمام سطوة العولمة والتحويلات العالمية الكبرى، بالإضافة إلى التأثير السلبي الذي تؤديه الطائفية من خلال توظيفها السياسي والإيديولوجي في عرقلة مشاريع التطور والتقدم العربي، وذلك بتشجيعها على الانغلاق والتحجر، في زمن يفترض فيه الانفتاح ومواكبة الركب الحضاري المتسارع. ويرى الباحث في التحول نحو العلمانية حاجة ملحة لإنجاز الحدائة المادية والفكرية في المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة، ومنفذا للخروج من مأزق التأخر التاريخي الذي تعاني منه، حيث تجسد هذه القضايا الكبرى، بوجه عام، إشكالية التراث والحدائة التي تحتاج المزيد من البحث.

وترى الباحثة أن التأخر التاريخي قد ترك تأثيراً سلبياً في سيرورة حركات «الربيع العربي»، وفي تحديد مآلاتها؛ فمع أن أغلب هذه الحركات الاحتجاجية يحمل أصلاً مضموناً ديمقراطياً، إلا أن هذا المضمون، وباستثناء تونس التي عملت على تعزيز المكتسبات الديمقراطية والدستورية، كان مُحبطاً في نتائجه، وفي انزياحه عن الفكرة الديمقراطية نحو الاستعانة باستبدال الحركات الإسلامية التي تحاول العودة مجدداً إلى الحياة السياسية (السودان مثلاً)، أو في نكوصه نحو استبدال عسكري جديد (مصر والجزائر)، أو غرقه في دوامة عنف عقيم (ليبيا وسورية واليمن)، وكل ذلك يتم في ظل غياب الإصلاحات الديمقراطية الجذرية التي تنشدها الجماهير وقوى التغيير في هذه الدول، والتي نظمت الاحتجاجات والتظاهرات المليونية من أجل تحقيقها. إن سهولة التحول من المطلب الديمقراطي إلى المطلب بالحسم العسكري، تتم عن هشاشة الوعي الديمقراطي لدى عامة الناس، واختزال الديمقراطية في «صندوق الاقتراع»؛ وفي ذلك إشارة إلى الهوة الواسعة بين وعي الجماهير وواقعها الاجتماعي، وغياب وعي ديمقراطي متماسك وأصيل وحقيقي في حركات «الربيع العربي»، يكفي لعزل القوى التقليدية المحافظة عن المشهد السياسي أو تحييد تأثيرها، ربما لعجز النخبة الديمقراطية العلمانية والتقدمية عن بناء وعي حدائطي طليعي لدى عامة الجماهير الشعبية.

### المبحث الثالث: أثر الانسداد التاريخي في التحول الديمقراطي بدول «الربيع العربي»

لا يزال المؤرخون حائرين في تحديد سبب انهيار الحضارة العربية الإسلامية الكلاسيكية بعد فترة ازدهار رائعة، فقد أشار المستشرق الأميركي مارتن كريمر (Kramer 1996; 2011)، المُختص في تاريخ العرب والإسلام، إلى أن الإمبراطورية الإسلامية قد نشرت، في القرن الرابع الهجري (نحو عام ألف ميلادية)، حضارة إسلامية عالمية، وكان الشرق الأوسط بؤرتها، وكانت صامدة بفضل الإرادة الحرة لأكبر العقول المبدعة، فكانت تنجب العباقرة وترعاهم (تأسست جامعة القرويين عام 859، وهي أقدم جامعة في العالم)، وكانت السلالات الإسلامية تمثل آنذاك القوى العظمى في مختلف الصعد. غير أن الظروف تغيرت، وغدت الإنجليزية هي لغة الحضارة والعلم والفلسفة، وصارت مراكز البحوث العالمية تُصنّف من لا يتقن لغة أوروبية حديثة في خانة الأميين.

لا ينكر المؤرخون أهمية العوامل الخارجية، كالغزو المغولي الذي دمر بغداد وبقيّة المراكز الحضارية الإسلامية (1258)، إلا أن الانحطاط العربي بدأ عملياً مع انطلاق الكشوف الجغرافية الأوروبية (1497) التي فتحت صفحة جديدة في التاريخ العالمي؛ حيث تم طرد العرب من الأندلس وفقد العالم العربي الإسلامي مكانته المعرفية والثقافية (شاكر 1988: 24)، وهنا تكمن بدايات الانسداد التاريخي. وقد تركت العوامل المناخية أيضاً أثراً سلبياً، حيث تصحّر الهلال الخصيب، وتحول معظم مناطق العالم الإسلامي إلى الجفاف بما يعيق ازدهار الحضارات والثقافات. وفي المقابل، شهدت أوروبا الغربية في القرن السادس عشر انطلاق عصر النهضة والإصلاح الديني، ثم الثورة العلمية الحديثة في القرن السابع عشر، وفلسفة التنوير بالقرن الثامن عشر، والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، والتي توصلت إنجازاتها في القرن العشرين. (صالح 2010: 66 - 68).

جدير بالذكر هنا أن التخلف والتقدم هما محصلة طرق التفكير في المجتمع، ونتاج المنظومات العميقة الحاكمة لتصوراتنا عن العالم وفي العالم، وليس هناك طريق للمستقبل من دون معالجة منظومات التفكير، وتبني طرائق التفكير التي تستوجب الفصل بين الدين والدولة. فالإسلام بشكله الاجتماعي كعقيدة وشعائر وشرائع، في جلّ مادته، هو محل اتفاق بين أغلب المسلمين على اختلاف توجهاتهم، ولا يمثل فضاء خلافا، كونه يشكل العمود الفقري الذي استمر عبر الأجيال. أما فضاء السياسة وشأن الدولة، فهو قضية خلافية ممتدة عبر التاريخ الإسلامي، وهي مصدر دائم للخلاف (سلطان 2015: 27)، ولذلك فإن معالجة الانسداد التاريخي تتطلب معالجة الأزمة الفكرية، حيث أن أزمة الفكر تقود إلى انسداد الواقع؛ وهو ما يتطلب المراجعة النقدية المستمرة للأفكار والممارسات. ويتمثل الانسداد التاريخي الداخلي، كما سبق ذكره، في عجز أنظمة الحكم عن تحرير الدول العربية من الفقر والجهل والتخلف، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يرضي الأطراف المتنازعة بعد أكثر من 70 عاما على النكبة (1948)؛ فيما يتجلى الانسداد الخارجي في عدم القدرة على قراءة التراث العربي الإسلامي بصورة مغايرة للثوابت المطلقة للأيديولوجية القومية، ولل فكر الأصولي، والذي اتخذ طابعا عالميا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 (صالح 2010: 104).

يتمثل المظهر الرئيس للتخلف في المجتمعات العربية في المكانة المهينة للإنسان العربي وإخضاعه لعلاقة القهر والرضوخ لسلطة نظام الحكم؛ فالنظم الحديثة للدولة العربية جاءت عمليا مُستسخة عن النظام العثماني، وحملت جيناته؛ فتكيفت مع السيطرة الاستعمارية الوافدة، ودأبت على الاستحواذ على مناهج التربية والتعليم والقنوات الإعلامية، وتسخيرها في تكريس المعرفة اليقينية المطلقة لدى المتعلمين؛ وبالتالي تعليم الجهل وتنمية التعصب الفكري الضيق (وهبة 2016: 20)، واستخدام سلطة مطلقة وعنيفة في تنمية عقد النقص والدونية، وترسيخ ظاهرة التهيج الانفعالي لدى الجماهير المقهورة عبر العقود، وتعزيز إنتاج وعيها الاجتماعي وإعادة إنتاج التخلف عبر أدوات القمع السلطوية؛ مما أوهن الثقافة الوطنية، وأفقدتها طاقتها التنويرية، وولّد عززا دائما لدى الجماهير عن التفكير الموضوعي، وعدم الثقة بالآخر، والانغلاق الاجتماعي، وهذه السمات هي العقبة المُعطّلة للتغيير الديمقراطي ومصدر ضعف تيار الديمقراطية في المجتمع العربي. (مبضة 2005: 25).

كان من المتوقع والحال هذه أن تحمل قوى التغيير والتقدم الاجتماعي لواء النهضة والتنوير في الأقطار العربية، غير أن القوى القومية قاربت موضوع التخلف القومي بنظرة عرقية ضيقة، مُعقّدة أن العرب يشكلون أمة واحدة جاهزة لإنشاء دولة واحدة، وبالنتيجة أغفلت حقيقة أن الوحدة القومية هي حصيلة فكر تحديتي، يحمل مشروعا حداثيا لإنجاز مهمة تصفية التخلف التاريخي الموروث، والتجزئة القطرية، والانقسامات العشائرية والطائفية، وتفكيك قيود الاستبداد السلطوي. أما القوى الاشتراكية العربية، فقد ربطت الحرية بالحرر الوطني من الاستعمار، لكنها لم تشكل عنصر إشعاع للممارسة الديمقراطية والمعرفة المُعمّقة بالواقع الاجتماعي؛ فقُصرت سياساتها على الاهتمام بالأيدولوجيا التي قدمت وعيا زائفا بخصوصيات الواقع العربي. ومع أن هذه القوى أضافت عناصر جوهرية إلى الثقافة الوطنية، وإلى قيمة الديمقراطية، إلا أنها لم تتمكن من الربط الجدلي بين العام في الحركة الثورية العالمية والخاص في إطار المجتمع العربي، وظلت مغتربة عن الواقع ووعي الجماهير الشعبية؛ ولذا كان إسهامها في محاربة التخلف محدودا (مبضة 2005: 33-34).

لقد طرح حدث «الربيع العربي» إطارا جديدا لفهم مجريات الصراع العربي - الإسرائيلي، فقبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية، كان هناك انكفاء شبه كامل للأنظمة العربية عن القضية الفلسطينية،

ومحاولات حثيثة لاسترضاء إسرائيل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث انحازت الأنظمة العربية لإعادة تعريف المصالح الوطنية لبلدانها ومُحدّدات أمنها القومي في إطار جديد يخدم مصالحها السياسية في سبيل بقاء سلطتها. وبالنتيجة، تمّ إحلال مصالح النظام السياسي القطري مكان المصالح الوطنية العليا (القومية) للدول العربية. وجاء حدث الربيع العربي لكي يمهد لإقامة بيئة إقليمية وعلاقات وتحالفات جديدة، حيث تمثل القضية الفلسطينية أحد المرتكزات لهذه العلاقات؛ نظرا لدورها الهام في صياغة الأمن القومي للمنطقة (محمود 2013: 4). وإذا كانت الأنظمة العربية قد سعت، على مدى فترة زمنية طويلة، لإقناع شعوبها أنه لا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية ولا حرية ولا تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية ما لم يتم حل القضية الفلسطينية، فإن السعي لتحقيق مطالب هذه الشعوب في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والمحسوبية، وهي الأهداف التي اندلعت من أجلها حركات «الربيع العربي»، قد دفع باتجاه إسقاط الورقة الفلسطينية من أيدي الأنظمة العربية، والتحرك نحو إيجاد حل نهائي عادل ومستدام للقضية الفلسطينية. (صالح 2013: 73).

أما بالنسبة للانسداد التاريخي الخارجي؛ أي العجز عن قراءة التراث العربي الإسلامي بصورة مغايرة للثوابت المطلقة والحقائق الثابتة للأيديولوجيات العربية، فإن الخروج من هذا المأزق لا يمكن أن يحدث ما لم يتم وضع العقائد والثوابت في التراث العربي على محك النقد والتقييم التاريخي، فبدون ذلك لا يمكن، كما يرى صالح (2013: 78)، أن تتحلّ مشكلة الطائفية والمذهبية، وأن يتم إقامة دولة الحق والقانون. لكن تفكيك التراث العربي الإسلامي ونقده يجب أن يتم تدريجيا، وليس دفعة واحدة، حتى لا يتم زعزعة العقيدة الجماعية العربية، ولكي يستعيد العرب ثقة العالم بهم.

ترى الباحثة أن تحليل المسيرة التاريخية لحركات «الربيع العربي»، يوضح أنها قد تمكنت من فتح ثقب صغير في الجدار الاسمنتي للثوابت والعقائد التراثية المطلقة، وذلك في محاولة لفك الانسداد التاريخي الخارجي؛ فقد ساهمت الاحتجاجات الشعبية في دخول المنطقة العربية في دروب التعددية السياسية والتناوب على السلطة بعد طول جمود واختناق، ولم تعد فكرة الاستعصاء العربي أو الإسلامي على الديموقراطية والشفافية مقبولة بعد أن نجحت الثورة التونسية (2010) في إقرار الدستور الجديد للبلاد والدعوة للانتخابات العامة، وهو حدث قد يتكرر لاحقا في بقية البلدان العربية.

## الخاتمة

استهدفت الدراسة الحالية تقصّي الجذور التاريخية العميقة للعوامل المؤثرة في التحول الديموقراطي في أقطار «الربيع العربي»، وعلاقتها ببعض المفاهيم الأساسية، كالموروث التاريخي بصفته مرجعية ثابتة في ممارسة الحكم؛ والتأخر التاريخي، ويتمثل في تكريس البنى التقليدية بنظام الحكم؛ والانسداد التاريخي، ويتجلى في عجز الدول العربية عن التخلص من الفقر والجهل والتخلف.

يتضح من التحليل السابق أن حدث «الربيع العربي» (2010 – 2019) قد جاء تعبيراً عن إشكاليات تاريخية عميقة تعاني منها المجتمعات العربية، وهي إشكالية الموروث التاريخي المتمثل في النمط التسلسلي في علاقة السلطة بالفرد، حيث تجلّت ملامح طاعة السلطة في مظاهر الاستبداد التي تجسّدت في محطات عدّة عبر التاريخ العربي؛ ومن ثم أضحت الاستحواذ بالسلطة وإلغاء الآخر واستخدام العنف ضد المعارضين سلوكاً ثابتاً في التاريخ العربي، وبات، في مرحلة لاحقة، أحد معيقات التحول الديموقراطي بدول «الربيع العربي»، بالإضافة إلى هيمنة الأيديولوجيا القومية والاشتراكية، وفكر الإسلام السياسي، على أنظمة الحكم العربية التي تحررت من الاستعمار.

لقد قادت مفاعيل الموروث التاريخي إلى ظاهرة التأخر التاريخي، والذي يتمثل في التناقض القائم بين درجة وعي النخبة، والمستوحى من خارج الواقع الاجتماعي العربي، وهشاشة البنية التحتية لواقع المجتمع العربي. فعلى مدار قرون طويلة، وظفت الدولة العربية التسلطية الانقسامات العرقية والمذهبية والطائفية بالمجتمع في فرض استبدالها المطلق، وتسهيل هيمنة الجماعات التقليدية والعشائرية على الحكم ومؤسسات الدولة؛ وبالنتيجة تراجع مستوى الوعي الاجتماعي لدى الجماهير الشعبية. ولعب تفاعل التأخر التاريخي الثقافي والسياسي مع الاستبدال دورا ملحوظا في خنق البدايات السلمية في بعض أقطار «الربيع العربي»، وإعاقة التحولات الديموقراطية في البعض الآخر.

على نفس المنوال، فإن مفاعيل التأخر التاريخي قادت إلى الانسداد التاريخي الذي بدأ بانهيار الحضارة العربية الإسلامية في القرن الخامس عشر الميلادي بعد الكشوف الجغرافية (1497)، وتواصل في عجز الدول العربية عن محاربة الفقر والجهل والتخلف، وعن إيجاد حل نهائي عادل للقضية الفلسطينية، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، يبرز ضمور الحس التاريخي لدى النخبة العربية المثقفة في عجزها عن قراءة التراث العربي الإسلامي بصورة مغايرة للثوابت المطلقة والحقائق الثابتة للأيديولوجيات العربية واليقينيات الجمعية، وكذلك في هيمنة الطقوس والعبادات على حساب المعنى الحقيقي لروح الدين الإسلامي؛ وبالتالي الاغتراب عن معنى الدين ووظيفته النهضوية.

إن مجمل هذه الإشكاليات قد أدت، في نهاية المطاف، إلى تباطؤ أو إعاقة التحولات الديموقراطية في أقطار «الربيع العربي»؛ فليس من الإنصاف التعميم بالغياب المطلق للتحولات في بعض البلدان، مثل تونس، والتي قطعت، كما سبق ذكره، شوطا في تجسيد الممارسات الديموقراطية.

ترى الباحثة أن السبيل إلى تجاوز الإشكاليات التاريخية سالفة الذكر يتمثل في العمل على تصفية مظاهر التسلط والاستبدال وإلغاء الآخر، وعزل قوى التخلف التاريخي عن المشهد السياسي، وقيام النخبة العلمانية المثقفة بدورها في توطيق قيم الحداثة، وتطوير وعي تقدمي طليعي لدى عامة الجماهير، يساعد على تأصيل الأفكار والممارسات الديموقراطية، ويرسو بسفينتها إلى مرافئ النهضة والتقدم، إسوة بالشعوب الأخرى التي تمكّنت من تجاوز الماضي، والتقدم بثقة نحو المستقبل. إذا كانت المفاهيم هي التي تميز التاريخ عن الرواية التاريخية (الحسناوي 2011: 45)، فإن معالجة المفاهيم كإشكاليات تاريخية أساسية لا يساهم في تأريخ حدث «الربيع العربي» فحسب، بل يشجع الباحثين أيضا على تقصّي قيمته ومكانته في التاريخ العربي المعاصر؛ فالأمر لا يتعلق بأهمية وأسباب الحدث التاريخي، ولا بالنتائج الفورية المترتبة عنه، ولكن بما يتركه من آثار في طبيّات الزمن، وبما ينتج من ذاكرة جماعية لدى مكونات المجتمع (طحطح والزواوي، 2020: 31).

## قائمة المراجع

### 1- المراجع باللغة العربية

- 1- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1979). المقدمة. بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- 2- أبو حسن، حمزة محمد. (2012). إشكاليات التحول الديموقراطي في الوطن العربي: «الربيع العربي» إنموذجا. الفكر السياسي، 45، 69 - 86.
- 3- أركون، محمد. (1990). الإسلام والأخلاق والسياسة. بيروت، مركز الإنماء العربي.



- 4- أزروال، يوسف. (2019). الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل. *آفاق علمية*، 11 (3)، 13 - 38.
- 5- أمزيان، محمد. (2020). الدولة التسلطية في الوطن العربي: الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، 7 (1)، 6 - 26.
- 6- بالراشد، محمد. (2019). الديمقراطية المفاجئة: الشباب العربي وتحدي الانتقال الديمقراطي. فصل في كتاب عبد الفتاح ماضي وعبد موسى (محرر)، *الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية (521 - 550)*. قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 7- باروت، محمد جمال. (2007). *حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر*. قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 8- بلقزيز، عبد الإله. (2001). *السلطة والمعارضة في الوطن العربي*. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 9- بلقزيز، عبد الإله. (2016). الربيع العربي: جردة حساب أولية. *المستقبل العربي*، 39 (447)، 29 - 44.
- 10- بن طاق، زينب. (2019). ظاهرة الانقلابات العسكرية في الشرق الأوسط: حالات تركيا ومصر نموذجا. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، 6 (1)، 162 - 178.
- 11- تيزيني، طيب. (1989). *في السجال الفكري الراهن: حول بعض قضايا التراث العربي - منهجا وتطبيقا*. بيروت، دار الفكر الجديد.
- 12- الجبوري، خلف رمضان. (2018). ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة. *مجلة الرافدين للحقوق*، 20 (63)، 153 - 190.
- 13- الجنابي، ميثم. (2013). فلسفة الزمن والتاريخ في ثورة «الربيع العربي». *مجلة الكوفة*، 2 (2)، 71 - 108.
- 14- حاج ميلود، بن عطية. (2019). خرافة نظرية الربيع العربي: قراءة جيو- استراتيحية متأنية لأحداثه. *المستقبل العربي*، 42 (489)، 126 - 138.
- 15- الحجاوي، أيمن فتحي. (2012). *ابن خلدون والمادية التاريخية*. ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي «ابن خلدون: علامة الشرق والغرب»، 31 أكتوبر 2012، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 16- حسن، إدريس أحمد. (2020). الربيع العربي: الفاعلين والأسباب. *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية*، 42، 221 - 242.
- 17- حسن، شكير. (2011). *ديداكتيك التاريخ: من الأسس الإبيستمولوجية إلى التاريخ المدرسي: المقومات المنهجية*. المغرب، إديسيون بلوس.
- 18- الحسنواوي، عبد الرحيم. (2011). *النص التاريخي: مقارنة إبيستمولوجية وديداكتيكية*. المغرب، إفريقيا الشرق.
- 19- حميش، سالم. (1998). *الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ*. بيروت، دار الطليعة.
- 20- الخطيب، منير. (2017). ثورات الربيع العربي من منظور مفهوم التأخر التاريخي. *قلمون (المجلة السورية للعلوم الإنسانية)*، 2، 195 - 223.
- 21- خيلية، وريدة دالي. (2017). مفهوم المواطنة في ظل ثورات «الربيع العربي». *الفكر السياسي*، 61، 89 - 102.

- 22- دباشي، حميد. (2014). الربيع العربي: نهاية حقبة ما بعد الاستعمار. عمان، المطبعة الوطنية.
- 23- الربيعي، إسماعيل نوري. (1999). تفكيك المفهوم التاريخي وإعادة تفسيره. شؤون اجتماعية، 16 (64)، 9 - 37.
- 24- سلطان، جاسم. (2015). أزمة التنظيمات الإسلامية: الإخوان نموذجا. بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- 25- سلوم، نايف. (2016). الثقافة والأيدولوجيا. جريدة الأخبار، 30 ديسمبر 2016.
- 26- سمور، زهدي. (2010). تاريخ العرب المعاصر. عمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- 27- شاكر، محمود. (1988). الكشف الجغرافية: دوافعها - حقيقتها. بيروت، المكتب الإسلامي.
- 28- صابر، محمد. (2022). الربيع العربي والحقائق الكبرى. الجزيرة مباشر، 10 فبراير 2020.
- 29- صالح، هاشم. (2010). الإنسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي؟. بيروت، دار الساقى.
- 30- صالح، هاشم. (2013). الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ. بيروت، دار الساقى.
- 31- طحطح، خالد و الزاوي، مولاي عبد الحكيم. (2020). رؤى التاريخ: قضايا، نماذج، قراءات. المغرب: منشورات باب الحكمة.
- 32- عبد اللطيف، كمال. (2014). تجليات الثقافي في الربيع العربي. القاهرة: رؤية للنشر.
- 33- عرفات، إسراء جمال. (2017). الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي: دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- 34- العروي، عبد الله. (1995). الأيديولوجية العربية المعاصرة. المغرب، المركز الثقافي العربي.
- 35- العروي، عبد الله. (2005). العرب والفكر التاريخي. المغرب، المركز الثقافي العربي.
- 36- العليان، عبد الله. (2021). كيفية الخروج من التأخر التاريخي. جريدة عُمان، 7 أبريل 2021.
- 37- الفايز، مها حابس. (2017). أثر الربيع العربي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة الأردنية الهاشمية (2010-2017). رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- 38- الكشوش، منير. (2014). تونس وصعوبات الانتقال الديمقراطي في وضع ما بعد ثوري. فصل في كتاب محمد الرميحي (محرر)، ارتدادات الربيع العربي: ربيع العرب ماله وما عليه (133-160). دولة الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- 39- كعسيس - خلاصي، خليدة. (2016). مشاريع إصلاح الشرق الأوسط والربيع العربي: فكر واحد ومبادرات متعددة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 9، 29 - 40.
- 40- كيالي، ماجد. (2021). الصدع الكبير.. محنة السياسة والأيدولوجيا والسلطة في اختبارات الربيع العربي. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- 41- الليفي، حسن. (2018). الأيديولوجيا القومية ومآلاتها: مراجعة أولية. مركز أبحاث ودراسات مينا، 27 يونيو 2018.
- 42- مالكي، محمد. (2008). مفهوم التأخر التاريخي في المنظومة المعرفية الخلدونية. المجلة العربية للعلوم السياسية، 18، 77 - 90.
- 43- محمد، وليد سالم. (2013). النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم. مدخل لتفسير «الربيع العربي». مجلة العلوم السياسية، 47، 41 - 62.

- 44- محمود، خالد وليد. (2013). الصراع العربي الإسرائيلي وثورات الربيع العربي. *شؤون العصر*، 17 (49)، 1 - 6.
- 45- المحمودي، محمد سرحان. (2019). *مناهج البحث العلمي*. صنعاء، دار الكتب.
- 46- المدني، توفيق. (2011). ربيع الثورات الديموقراطية العربية. *المستقبل العربي*، 33 (386)، 113 - 132.
- 47- المزعل، شرف محمد علي. (2022). الخطاب الإصلاحي في البحرين في منتصف القرن العشرين (1950 - 1954). بحث مقبول للنشر في *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*.
- 48- مستقيم، محمد. (2021). *التأخر التاريخي عند العرب: محاولات في التشخيص والتقدير*. المغرب، دار أكورا.
- 49- مشيكة، حسن حامد. (2020). الربيع العربي الجديد: دراسة مقارنة للثورتين السودانية والجزائرية. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، 2، 32 - 53.
- 50- مياضة، سعيد. (2005). *رمال في العيون: مآزق التقدم في المجتمعات العربية*. رام الله، اتحاد الكتاب الفلسطينيين.
- 51- نذير، مانع وإبرير، بشير. (2021). الخطاب الأيديولوجي في المشروع النقدي عند عبد الله العروي. *مجلة علوم اللغة العربية وآدابها*، 13 (3)، 433 - 448.
- 52- وهبة، نخلة. (2016). *تعليم الجهل: مآزق المدرسة مع التربية الحديثة*. بيروت، المؤلف.
- 53- ياسين، عمار حميد ومهدي، عبير سهام. (2014). العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية. *دراسات دولية*، 58، 77 - 113.

## 2- ترجمة المراجع العربية إلى اللغة الإنجليزية:

- 1- Ibn Khaldun, Abd al-Rahman bin Muhammad. (1979). *Introduction*. Beirut, Lebanese Book House.
- 2- Abu Hassan, Hamza Muhammad. (2012). the Problems of Democratic Transition in the Arab World: The "Arab Spring" as a Model. *Political Thought*, 45, 69-86.
- 3- Arkoun, Muhammad. (1990). *Islam, Ethics and Politics*. Beirut, Arab Development Center.
- 4- Azroual, Yousef. (2019). *Democratic Transition in the Arab Spring Countries: Content, Reasons, and Factors of Success and Failure*. Scientific Horizons Journal, 11(3), 13-38.
- 5- Amzian, Mohamed. (2020). the Authoritarian State in the Arab World: Historical Roots and the Formation of Political Elites. *Algerian Journal of Political Studies*, 7(1), 6-26.
- 6- Belrashed, Mohamed. (2019). Surprising Democracy: Arab Youth and the Challenge of Democratic Transition. In Abdel-Fattah Madi & Abdo Musa (Eds.), *Youth and Democratic Transition in Arab States* (521-550). Qatar, Arab Center for Research and Policy Studies.
- 7- Barout, Muhammad Jamal. (2007). *The Arab Nationalist Movement: Origin - Evolution - Destinies*. Qatar, Arab Center for Research and Policy Studies.
- 8- Belkeziz, Abdelilah. (2001). *Power and Opposition in the Arab world*. Beirut, Center of Arabic Union Studies.

- 9- Belkeziz, Abdelilah. (2016). the Arab Spring: A Preliminary Inventory. *The Arab Future*, 39 (447), 29 - 44.
- 10- Bin Taq, Zainab. (2019). the Phenomenon of Military Coups in the Middle East: The Cases of Turkey and Egypt as a Model. *Algerian Journal of Political Studies*, 6(1), 162-178.
- 11- Tizini, Tayyeb. (1989). *In the Mid of the Current Intellectual Debate: On Some Issues of Arab Heritage - Method and application*. Beirut, New Thought Publishing House.
- 12- Al-Jubouri, Khalaf Ramadan. (2018). the Arab Spring Revolutions and their Impact on the Elements of the State. *Al-Rafidain Journal of Law*, 20 (63), 153-190.
- 13- Al-Janabi, Maytham. (2013). The Philosophy of Time and History in the “Arab Spring” Revolution. *Kufa Magazine*, 2(2), 71-108.
- 14- Hadj Miloud, Ben Attia. (2019). The Arab Spring Theory Myth: A Careful Geo-strategic Reading of its Events. *The Arab Future*, 42 (489), 126-138.
- 15- Al-Hijjawi, Ayman Fathy. (2012). *Ibn Khaldun and Historical Materialism*. Paper Presented at the International Scholar Conference "Ibn Khaldun: A Prominent Scholar of East and West", 31 October 2012, Najah National University, Nablus, Palestine.
- 16- Hassan, Idris Ahmed. (2020). The Arab Spring: Actors and Causes. *Journal of Historical and Social Studies*, 42, 221–242.
- 17- Al-Hasnawi, Abdul Rahim. (2011). *The Historical Text: An Epistemological and Didactic Approach*. Morocco, Africia Ashark. 18- Hassan, Shakir. (2011). *Didactic Approach to History: From Epistemological Foundations to School History: Methodological Essentials*. Morocco, Editions Plus.
- 19- Hamish, Salem. (1998). *Ibn Khaldun Thoughts in the Light of the Philosophy of History*. Beirut, Dar Al-Tali'a.
- 20- Al-Khatib, Munir. (2017). The Arab Spring Revolutions from the Perspective of the Concept of Historical Delay. *Qalamoun (Syrian Journal of Human Sciences)*, 2, 195 - 223.
- 21- Khiliya, Varida Dali. (2017). The Concept of Citizenship in Light of the "Arab Spring" Revolutions. *The Political Thought*, 61, 89 - 102.
- 22- Dabashi, Hamid. (2014). *The Arab Spring: The End of the Post-Colonial Era*. Amman, National Printing Press.
- 23- Al-Rubaie, Ismail Nouri. (1999). Deconstructing and Reinterpreting the Historical Concept. *Social Affairs*, 16(64), 9-37.

- 24- Sultan, Jassem. (2015). *The Crisis of Islamic Organizations: The Muslim Brotherhood as a Model*. Beirut, The Network of Arab Research and Publishing.
- 25- Salloum, Nayef. (2016). *Culture and Ideology*. Al-Akhbar Newspaper, December 30, 2016.
- 26- Samour, Zuhdi. (2010). *Contemporary Arab History*. Amman, The United Arab Marketing Company and Supplies.
- 27- Shakir, Mahmoud. (1988). *Geographical Discoveries: Their Motives And Truth*. Beirut, The Islamic Office.
- 28- Saber, Muhammad. (2022). *The Arab Spring and the Big Facts*. Al Jazeera Mubasher, February 10, 2020.
- 29- Saleh, Hashem. (2010). *The Historical Blockage: Why did the Enlightenment Project Fail in the Arab World*. Beirut, Dar Al-Saqi.
- 30- Saleh, Hashem. (2013). *The Arab Uprisings in the Light of the Philosophy of History*. Beirut, Dar Al-Saqi.
- 31- Tahtah, Khaled and Zaoui, Moulay Abdul Hakim. (2020). *Visions of History: Issues, Models, Readings*. Morocco: Bab Al-Hikma Books.
- 32- Abdul Latif, Kamal. (2014). *Cultural Manifestations in the Arab Spring*. Cairo: Vision Publishing and Distribution.
- 33- Arafat, Israa Jamal. (2017). *The Protest Movements and Their Role in the Outcomes of Arab Political Change: A Comparative Study Between Egypt, Tunisia and Bahrain*. Unpublished Master Thesis, An-Najah National University, Palestine.
- 34- Laroui, Abdallah. (1995). *The Contemporary Arab Ideology*. Morocco, The Arab Cultural Center.
- 35- Laroui, Abdallah. (2005). *Arabs and Historical Thought*. Morocco, The Arab Cultural Center.
- 36- Al-Olayan, Abdullah. (2021). *How to Get Out of the Historical Lag*. Oman Newspaper, April 7, 2021.
- 37- Al-Fayez, Maha Habis. (2017). *The Impact of the Arab Spring on US Foreign Policy Toward the Hashemite Kingdom of Jordan (2010-2017)*. Unpublished PhD thesis, Mutah University, Jordan.
- 38- Al-Kosho, Mounir. (2014). *Tunisia and the Difficulties of Democratic Transition in a Post-Revolutionary Situation*. In Muhammad Al-Rumaihi (Ed.), *Repercussions of the Arab*

- Spring: The Arab Spring, Its Advantages and Disadvantages* (133 - 160). State of Kuwait, National Council for Culture, Arts and Literature.
- 39- Kasis - Khalasi, Khalida. (2016). Middle East Reform Projects and the Arab Spring: One Thought and multiple initiatives. *Algerian Journal of Security and Development*, 9, 29-40.
- 40- Kayali, Majed. (2021). *The Great Rift: The Ordeal of Politics, Ideology and Power in the Arab Spring Tests*. Beirut, Arab Institute for Studies and Publishing.
- 41- Al-Levi, Hassan. (2018). *Nationalist Ideology and Its Consequences: A Preliminary Review*. Mina Research and Studies Center, June 27, 2018.
- 42- Maleki, IMhammad. (2008). The Concept of Historical Delay in the Ibn Khaldun's Cognitive System. *Arab Journal of Political Science*, 18, 77-90.
- 43- Muhammad, Walid Salem. (2013). Arab Political Systems: Problems of Politics and Governance. An Approach to Explain the "Arab Spring". *Journal of Political Science*, 47, 41-62.
- 44- Mahmoud, Khaled Walid. (2013). The Arab-Israeli Conflict and the Arab Spring Revolutions. *Age Affairs*, 17(49), 1-6.
- 45- Mahmoudi, Muhammad Sarhan. (2019). *Research Methodology*. Yemen, Sanaa, Dar Al-Kutub.
- 46- Al-Madini, Tawfiq. (2011). Spring of the Arab Democratic Revolutions. *The Arab Future*, 33 (386), 113 - 132.
- 47- Al-Mazal, Sharaf Muhammad Ali. (2022). *Reformist Discourse in Bahrain in the Middle of the Twentieth Century (1950 - 1954)*. Research Paper Accepted for Publication in the Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies.
- 48- Mustaqeem, Muhammad. (2021). *The Historical Delay of the Arabs: Attempts at Diagnosis and Criticism*. Morocco, Acura House.
- 49- Meshika, Hassan Hamed. (2020). The New Arab Spring: A Comparative Study of the Two Sudanese and Algerian Revolutions. *Arab Journal of Political Science*, 2, 32-53.
- 50- Meidha, Saeed. (2005). *Sands in the Eyes: The Dilemma of Progress in Arab Societies*. Ramallah, Palestinian Writers Union.
- 51- Nazir, Mana' and Ibrar, Bashir. (2021). The Ideological Discourse in Abdullah Al-Aroui's Critical Project. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature*, 13(3), 433-448.

52- Wahba, Nakhla. (2016). *Teaching Ignorance: The School's Dilemma with Modern Education*. Beirut, Author.

53- Yassin, Ammar Hamid and Mahdi, Abeer Siham. (2014). the Internal and External Factors of Politic Change in the Arab Region. *International Studies*, 58, 77-113.

### 3- المراجع باللغة الإنجليزية

1- Dabashi, Hameed (2008). *Islamic liberation theology: Resisting the empire*. London, Routledge.

2- Huntington, Samuel. (2006). *Political order in changing societies*. New Haven, Connecticut, Yale University Press.

3- Kramer, Martin. (1996). *Arab awakening and Islamic revival: The politics of ideas in the Middle East*. New Brunswick, Transaction Publishers.

4- Kramer, Martin. (2011). *The Arab century: A modern history of Arabs*. London, Weidenfeld & Nicolson.

5- Reynolds, Andrew. (2008). What is historicism. *International Studies in the Philosophy of Science*, 13(3), 275-287.

### 4- المواقع الإلكترونية

- <https://mena-studies.org/ar>

- <https://al-akhbar.com/Opinion/234669>

- <https://www.britannica.com/event/Arab-Spring>

- <https://www.history.com/topics/middle-east/arab-spring>

- <https://www.consensuseconomics.com/two-years-of-arab-spring117/>

Doi: [doi.org/10.52133/ijrsp.v4.39.1](https://doi.org/10.52133/ijrsp.v4.39.1)